

خبير اقتصادي: السعر الحقيقي للدولار 55 جنيهًا والجنيه بين ضغوط الواقع وحدود المرونة



السبت 31 يناير 2026 06:30 م

يشغل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار كل شرائح المجتمع في مصر، من المستثمر الكبير إلى الموظف الذي ينتظر راتبه آخر الشهر، وبرغم الحديث الرسمي المتكرر عن "الاستقرار الاقتصادي"، فإن سؤال "كم يساوي الدولار فعلياً؟" يظل سؤال الساعة.

تصريحات الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة محدث نافع عبر قناة العربية Business، أعادت النقاش إلى جذوره: سعر الصرف ليس مجرد رقم يحدده البنك المركزي، بل "رمانة ميزان" تعكس حالة الاقتصاد كله من صادرات وواردات ودين وتضخم ونمو.

في هذا السياق، تميل تقديرات عدد من بيوت الخبرة الدولية إلى أن السعر "ال حقيقي" أو العادل للدولار قد يقترب من 55 جنيهًا خلال 2025-2026، في ظل استمرار الضغوط الخارجية واحتياجات التمويل الكبيرة، وهو ما يضع الجنيه أمام معادلة صعبة بين المرونة والاستقرار.

مرونة الجنيه من سعر يتحرك لكن ليس حرًا بالكامل

يؤكد محدث نافع أن سعر الصرف في مصر بات أكثر مرونة من السنوات السابقة، لكنه ليس "حرًا بالكامل". المقصود هنا أن الجنيه يتدرك داخل نطاق يسمح بامتصاص جزء من الخدمات، لكن مع استمرار دور غير مباشر للسلطات النقدية في توجيه حركة السوق، خاصة في ظل شح العملات الصعبة واعتماد الاقتصاد الكبير على الاستيراد.

تعكس هذه "المرونة المنضبطة" في عدة ظواهر عملية:

انخفاض طوابير المستثمرين والمستوردين على الدولار كما كان يحدث في فترات سابقة، قدرة الشركات الأجنبية على تحويل أرباحها إلى الخارج بدرجة أفضل من الماضي، وهو مؤشر مهم على ثقة المستثمرين في إمكانية الخروج من السوق متى أرادوا، تداول الدولار في نطاق يدور حالياً حول 47 جنيهًا في البنوك، مع تقديرات دولية تتوقع اتساع هذا النطاق ليصل إلى 50-55 جنيهًا خلال الفترة المقبلة، بحسب تقارير مؤسسات مثل Capital Economics Trading Economics BMI.

في المقابل، يشير نافع إلى أن وجود احتياطيات قوية لدى البنك المركزي المصري - والتي وصلت إلى مستوى قياسي يقارب 51.45 مليار دولار بـ 2025 - يمنح صانع السياسة النقدية "نفسًا" أطول في إدارة السوق، لكنه ليس حلًا سحريًا دائمًا: لأن أصل الأزمة في هيكل الاقتصاد وليس فقط في حجم الاحتياطي.

ستة مدركات أساسية لسعر الصرف من الدولار إلى التضخم

ومعًا لمحدث نافع، لا يفهم سعر صرف الجنيه إلا عبر جزءة متربطة من العوامل، يمكن تلخيصها في ستة مدركات رئيسية:

1. ميزان العرض والطلب على الدولار

الطلب على الدولار في مصر يأتي من ثلاثة مصادر كبرى: خدمة الدين الخارجي، وتمويل الواردات السلعية، ومشروعات الحكومة الاستثمارية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المكون المستورد في المقابل، يتعدد عرض الدولار من حصة الصادرات (و خاصة الغاز

والسلع الأساسية)، وإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس، إلى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، أي اختلال لصالح الطلب يضغط تلقائياً على الجنيه

2. الإصلاح الهيكلكي والمؤسسي

كما زادت قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير، وتراجع اعتماد الدولة على التدخل المباشر في السوق، اقتربنا من سعر صرف مستقر " حقيقي " وليس مصطنعاً الحديث عن " تخارج الدولة " من قطاعات تنافسية وإتاحة المجال للقطاع الخاص ليس رفاهية سياسية، بل شرط أساسي لأن يكون سعر الجنيه معبراً عن قوة الاقتصاد، لا عن حجم التدخل لسد الفجوات

3. العوامل الخارجية والجيوبوليتية

الاقتصاد المصري مكشوف خارجياً: تراجع إيرادات قناة السويس بسبب اضطرابات البحر الأحمر، أو صدمة في قطاع السياحة، أو تشديد عالفي في السياسة النقدية بالدول الكبيرة، كلها خدمات تتعكس مباشرة على تدفقات الدولار، وبالتالي على سعر الصرف

4. الديون والتسهيلات الدولية

حجم الدين الخارجي وجدول سداده، إلى جانب برامج الدعم مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، تؤثر بقوة على توقعات الأسواق، فكل دفعه جديدة من التمويل تخلق "هذلة" مؤقتة مع السوق، لكنها في الوقت نفسه ترفع التزامات السداد المستقبلية، ما لم يصادفها نمو حقيقي في القدرات الإنتاجية والصادرات

5. التضخم والإنتاج الحقيقي

بعد أن وصلت معدلات التضخم في مصر إلى ذروة قاربت 38% في 2023، تراجعت تدريجياً لتسقى حول 10-13% في نهاية 2025 بحسب بيانات الجهاز المركزي والإحصاءات الدولية، انخفاض التضخم خطوة مهمة، لأنه كلما كان التضخم في مصر أعلى من شركائهما التجاريين، فقد الجنيه جزءاً من قيمته الحقيقة بمرور الوقت، لكن ثبات مكاسب التضخم يتطلب توسيعاً في الإنتاج الحقيقي، وليس فقط تشديداً نقدياً أو رفعاً مؤقتاً لأسعار الفائدة

6. سعر الصرف "العادل" vs السعر الفعلي

مؤسسات التقييم الدولية لا تتفق على رقم واحد، فبعضها يرى أن الجنيه حالياً أقل من قيمته الحقيقة إذا قيس بمؤشرات القوة الشرائية، بينما تقدر أخرى - استناداً إلى احتياجات التمويل الخارجي وحجم الدين - أن السعر العادل للدولار يتراوح بين 50 و55 جنيهاً، وربما أعلى إذا استمرت الضغوط

هل 55 جنيهاً سعراً حقيقياً للدولار؟ قراءة في الأرقام والسيناريوهات

القول بأن "السعر الحقيقي للدولار 55 جنيهاً" لا يعني أن هذا المستوى هو السعر الرسمي غداً صباحاً، بل أنه أحد السيناريوهات التي تراها بيوت خبرة دولية على ضوء معطيات الاقتصاد المصري الحالية: ديون خارجية مرتفعة، واحتياجات تمويل سنوية كبيرة، واعتماد مستمر على الواردات، رغم تحسن نسبي في الاحتياطيات وتراجع التضخم

لماذا 55 وليس 47 أو 35؟

عند مستوى يقارب 47 جنيهاً للدولار في البنوك حالياً، تشير نماذج بعض المؤسسات الدولية إلى أن السعر الفعلي قد لا يعكس بالكامل حجم الفجوة الدولارية المتوقعة على المدى المتوسط، خاصة مع التزامات سداد ديون وفوائد مرتفعة خلال 2025-2027. تقارير مثل BMI Capital Economics تتحدث بوضوح عن نطاق تداول متوقع بين 50 و55 جنيهاً للدولار، مع احتمال مزيد من الضعف للجنيه إذا تباطأت إصلاحات أو تجددت الصدمات الخارجية Trading Economics تتوقع وصول السعر إلى مستويات تقارب من 58 جنيهاً في السيناريوهات المتباينة لنهاية 2025، ما يعني أن تقدير "55 جنيهاً" يقع في منتصف النطاق بين الرؤية المتفائلة والمتباينة

مع ذلك، يشدد محدث نافع على أن التركيز على "رقم" واحد قد يكون مضللاً؛ الأهم هو السعر الحقيقي الذي يضمن توافر السلع الأساسية، واستمرار تدفق الاستثمارات، وعدم انفلات التضخم، سعر صرف 55 جنيهاً في اقتصاد منتج ومصدر قد يكون أقل تكلفة اجتماعياً من سعر 45 جنيهاً في اقتصاد مستورد يعاني من اختناقات مستمرة

الخلاصة:

السعر الحقيقي للدولار لا يقرره البنك المركزي ببيان، ولا يحدده تصرير خبير واحد، بل تصنعه معادلة معقدة من الإصلاحات الهيكلية، وسياسات الدين، ونوعية النمو، وتوازن العرض والطلب على العملة الصعبة

تقديرات الوصول إلى 55 جنيهًا ليست قدرًا محتوًى، لكنها إشارة تحذير إلى أن استدامة الاستقرار الحالي للجنيه مرهونة بسرعة وعمق الإصلاح الاقتصادي، وليس بالاعتماد على "نفس" الاحتياطي أو على موجة مؤقتة من الأموال الساخنة.